طريق تبوك وهي طريق اهل الشام ونوحيها اليوم وهي ميقات اهل مصر والمغرب
والشام وقرن بفتح القاف وسكون الراء وهو جبل مطل على عرفات بينه
وبين مكة نحو مرحلتين وفي الصحاح انه بفتح الراء وليس القرن في منسوب
اليه ورد بانه بسكون الراء وان اويس انما ينسب الى قبيلة نزل بها بتوتر
بطن من مراد وهو ميقات اهل نجد واما الململم فهو ميقات اهل اليمن وهو
بكسر الميم جنوبي مكة وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة فهذه المواقيت
بقوله لاهلها وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات
عرق في صحيح مسلم وابي داود وقوله ولمن مر بها ممن ليس من غير اهلها وقد
افاد انه لا يتجاوز ميقاته الجحفة الا محرما فلا يجب على المدني ان يحرم من
ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخر ما عدا ذات عرق
منه ان الشافعي ذاهب على ان الخليفة في ذهابه لا يلزمه الاحرام منه بالطريق
الاولى وانما يجب عليه ان يحرم من الجحفة كالمصري لكن قيل ان الجحفة قد
اعلمها ولم يبق نقلا الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا السكان لبعض
البوادي فلعلهم اتخذوا اسما اختاروا الشائع المسمى برابغ وبعضهم يجعله بالعين
احتياطا لانه قبل الجحفة بنصف مرحلة او قريب من ذلك وقد قالوا ان
كان في بحر او بر لا يمر بواحدة من هذه المواقيت المذكورة فعليه ان يحرم
اذا حاذى ادناها ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد وان لم يكن بحيث يحاذي
فعلى مرحلتين الى مكة ولعل مرادهم بالمحاذات المحاذات القريبة من الميقات
والا فاذا تلوا المواقيت باعتبار المحاذات قرب المنازل ذكر بعض اهل اليمن
الشافعية المقيمين بمكة في المحة الرابعة للعبد الضعيف ان المحاذات كاملة
في هذه الميقات وينبغي على مذهب الحنفية ان لا يلزم الاحرام من رابغ بل
من خليص القرية المعروفة فانه محاذ يا لاحد المواقيت وهو ذو الحليفة
لجوابين الاول ان احرام المصري والشامي لم يكن بالمحاذاة فانما هو المرور
على الجحفة وان لم تكن معروفة واحرامهم قبلها احتياطا والمحاذاة
انما تعتبر عند عدم المرور على المواقيت الثاني ان مرادهم المحاذاة القريبة
ومحاذاة المارين لقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال والله اعلم
لحقيقة الحال المطلق في الاحرام فشمل احرام الحج واحرام العمرة لانه لا فرق
بينهما في حق الافاقي وشمل ما اذا كان قاصدا عند المحاذاة الحج او العمرة
او التجارة او القتال او غير ذلك بعد ان يكون قاصدا دخول مكة لان
الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فاستوى فيه الكل وانما دخوله
صلى الله عليه وسلم مكة بغير احرام يوم الفتح فكان مختصا بتلك الساعة

بدليل

مطلب لا يلزم الاحرام من اول المواقيت بل يجوز من آخرها

بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم مكة حرام لا تحل لاحد بعدي وانما احلت
لي ساعة من نهار ثم عادت حراما بحتى الدخول بغير احرام لاجماع المسلمين على
حل الدخول بعده عليه السلام للقتال وقيدنا بقصد مكة لان الافاقي اذا قصد
موضعا من الحل كما يأتي يجوز له ان يتجاوز الميقات غير محرم واذا وصل اليه فوق
باهله ومن كان داخل الميقات فله ان يدخل مكة بغير احرام اذا لم يقصد الحج او
العمرة وهي الحيلة لمن اراد ان يدخل مكة لغير احرام وينبغي ان لا تجوز هذه
الحيلة للمأمور بالحج لانه حج لم يكن سفره للحج ولانه مأمور بحجة افاقية فاذا
دخل مكة بغير احرام صارت حجته مكية فكان مخالفا وهذه يكثر وقوعها
فيمن يسافر في البحر الملح وهو مأمور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة
فهل له ان يقصد البندر المجرد ثم بعده لغير احرام حتى لا يطول
الاحرام عليه لو احرم بالحج فان المأمور بالحج ليس له ان يحرم بالعمرة قوله
وصح تقديمه عليها لا عكسه اي جاز تقديم الاحرام على المواقيت ولا يجوز
تاخيره عنها اما الاول فقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وفسرت التهما
الاتمام بان يحرم بهما من دويرة اهله ومن الاماكن القاصية وقال عليه السلام
من اهل من المسجد الاقصى بحج او بعمرة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
رواه الامام احمد ولم يتكلم الملا على افضلية التقديم وعدمها لما ان فيه تفصيلا
ذكره في الكافي وهو ان التقديم افضل اذا كان لملك نفسه ان لا يقع
في محظور لان المشقة فيه اكثر فكان اكثر ثوابا لان الاجر بقدر التعب
بخلاف التقديم على الاشهر اجمعوا على انه مكروه ومن ثم تفصيل بين
خوف الوقوع في محظور او لا كما اطلقه في المجموع ومن فصل كصاحب الظهيرية
قيسا على الميقات المكاني فقد اخطا وانكر مطلقا تقديم الميقات الزماني
لشبههم بالركن وان كان شاطرا فيما ذكر فيه تقتضي ذلك الشبه احتياطا
ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبل اشهر الحج فان كان شبيها به كره قبلها
لشبهه وتربيع من عد الصحة ولشبه الركن لم يجز لفائت الحج استدامة
الاحرام ليقضي به من قابل واما الثاني فلقوله عليه السلام لا يجاوز احد
الميقات الا محرما وفائدة التاقيت بالمواقيت الخمسة المنع من التاخير
قوله ولمن داخلها الخ الى الحل ميقات من كان داخل الميقات وهو كل الفضاء
الموضع الذي بين المواقيت والحرم ولا فرق بين ان يكون في نفس الميقات
او بعده كما نص عليه محمد في كتبه وقول المحقق في فتح القدير المتبادر من هذه
العبارة ان يكون بعد المواقيت غير مسلم بل المتبادر منها من كان فيها فتفصيل
وهو غير مقصود للمصنفين وانما المقصود الاطلاق كما ذكرنا وانما كان

ومن كان داخل الميقات فلا يخرج الميت ثلاثة غير احرام